

الاستيطان الإسرائيلي في القدس الشرقية: ثلاث شركات فرنسية متورطة في مشروع "القطار الخفيف"

باريس، 13 يونيو/حزيران 2018 – بينما تعارض الحكومة الفرنسية قرار الولايات المتحدة الأمريكية الاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل، تنشر منظماتنا¹ اليوم تقريراً يسلط الضوء على مشاركة ثلاث مؤسسات فرنسية، هي EGIS و SYSTRA (فرعان للمؤسسات العمومية SNCF و RATP و Caisse des dépôts et consignations) و Alstom، في إنجاز مشروع القطار الخفيف بالقدس والذي يمثل أداة رمزية لسياسة الاستيطان والضمّ التي تسلكها إسرائيل وترمي من خلالها إلى ربط القدس الغربية بالمستوطنات الإسرائيلية المقامة على الأراضي الفلسطينية في القدس الشرقية في انتهاك صارخ للقانون الدولي من خلال توسعة شبكة القطار وإنشاء خطين جديدين ينتهيان في مستوطنات.

ينتهك الاستيطان في القدس الشرقية و"ضمّها" من قبل الدولة الإسرائيلية أحكام القانون الدولي كما أكدت عليه العديد من قرارات مجلس الأمن (خاصة منها القرارات رقم 478 لسنة 1980 ورقم 2334 لسنة 2016).

تساهم ثلاث شركات فرنسية من بينها شركتان ذات رأسمال عموميّ في أغلبه في إنجاز المشروع، وتلك الشركات هي:

- شركة EGIS RAIL، وهي فرع من مجمع EGIS الذي تملكه بنسبة 75 بالمائة شركة Caisse des dépôts et consignations.
- شركة SYSTRA وهي فرع مشترك لكلّ من SNCF و RATP حيث لكلّ منهما 42 بالمائة من رأسمال SYSTRA.
- تساهم هاتان الشركتان الهندسيتان بشكل نشط في الدراسات المتعلقة بالخطّين الجديدين وفي التنسيق بين مختلف الأطراف المكلفة بتنفيذ المشروع.
- الشركة الثالثة هي ALSTOM التي اضطلعت بدور هامّ في المرحلة الأولى من مشروع القطار الخفيف وشاركت في طلب العروض الخاص بالمرحلة الثانية منه.

تقول ماريز ارتيغلو، الرئيسة المساعدة للرابطة الفرنسية لحقوق الانسان والفدرالية الدولية لحقوق الانسان (FIDH): "تمثّل مشاركة فرعين لمؤسسات عمومية و Alstom أمراً فاضحاً خاصة أنّ تلك الشركات تخضع للقانون المتعلق بواجب توحيّ العناية الضرورية بحقوق الانسان، والتزمت باحترام حقوق الانسان من خلال توقيعها على «الاتفاق العالمي للأمم المتحدة» وليس لتلك النصوص أي صبغة اختيارية بل هي ملزمة للأطراف التي تتضمّن إليها بعدم التورط في الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي."

تتحمل الحكومة الفرنسية مسؤولية مضاعفة:

في إطار التزاماتها بموجب القانون الدولي بالواجب "في الحماية من انتهاكات الأطراف الثالثة لحقوق الإنسان"، المتمثّل هنا في الشركات المعنية، لكونها تشرف على المؤسسات العمومية الثلاث التي تملك أغلبية أسهم الشركتين المعنيتين.

يقول برتران هابليرن، رئيس جمعية التضامن الفرنسية الفلسطينية (AFPS): "كيف لنا أن نفصّل تقاعس الحكومة إزاء مشاركة كيانات من القطاع العام في الاستيطان الإسرائيلي غير الشرعي بينما من جانب آخر تشجبه الحكومة الفرنسية مراراً وتكراراً؟ لقد حان الوقت للانتقال من الأقوال إلى الأفعال".

¹ جمعية التضامن الفرنسية الفلسطينية، والكونفدرالية الفرنسية الديمقراطية للعمل، والكونفدرالية العامة للعمل، والفدرالية الدولية لحقوق الانسان، ومؤسسة الحق، والرابطة الفرنسية لحقوق الانسان، والاتحاد النقابي Solidaires، وشبكة المنظمات الفرنسية من أجل فلسطين.



تنزيل تقرير "القطار الخفيف في القدس: شركات فرنسيّة تساهم في الاستيطان الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة"

يمكن لوسائل الاعلام والصحفيين الاتصال مع:

جمعية التضامن الفرنسية الفلسطينية: presse@france-palestine.org 07 68 29 02 17
الدرالية الدولية لحقوق الإنسان: presse@fidh.org - 06 49 10 83 65
الرّابطة الفرنسية لحقوق الإنسان: communication@ldh-france.org 01 56 55 51 07